

تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية على بعض الحنابلة الذين خالفوا  
السلف في بعض مصادر الاستدلال (السنة والإجماع)

## Ibn Taymiyyah's Critiques of Certain Hanbali Scholars Who Departed from the Methodology of the Salaf Regarding Some Sources of Religious Authority:(The Sunnah and Ijma)

[10.35781/1637-000-166-004](https://doi.org/10.35781/1637-000-166-004)

الباحث/ ياسر بن عبده بن إبراهيم حليس\*  
أ.د. ياسر بن عبدالرحمن الأحمدى\*\*

\*باحث دكتوراة في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية تخصص (العقيدة والدعوة)  
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز  
\*\*أستاذ العقيدة بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية  
بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز

### الملخص

ولقد توصلت الدراسة إلى أن من الحنابلة من خالف السلف في مسائل الاعتقاد كغيرهم، وإن كان بصورة أقل لمكانة الإمام أحمد من السنة واتباعهم له؛ وذلك للخطأ المنهجي الذي اتبعوه في الاستدلال بالحديث الضعيف والموضوع كحديث رؤية الله عياناً، وكذلك خطأ بعضهم في التعامل مع حديث الآحاد، وأنه لا يستدل به في أصول الدين، وكذلك اعتماد بعض الحنابلة على إجماعات عقدية مدعاة لا تثبت.

الكلمات المفتاحية: تعقبات، ابن تيمية، الحنابلة، السلف.

تهدف الدراسة إلى بيان تعقبات ابن تيمية على بعض الحنابلة الذين خالفوا السلف في بعض مصادر الاستدلال كالسنة النبوية والإجماع، حيث إنه قد وقع بعض الحنابلة في أخطاء عقدية تعقبهم عليها ابن تيمية كاستدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكذلك بيان تعقبات ابن تيمية على الحنابلة الذين منعوا الاستدلال بأحاديث الآحاد التي تليقها الأمة بالقبول في مسائل أصول الدين، وأيضاً بيان تعقبات ابن تيمية على الإجماعات المدعاة التي نقلها بعض الحنابلة على مسائل عقدية لا تثبت.

وتعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي والنقدي، من خلال تتبع تعقبات ابن تيمية على التقارير الحنبلية وتقويمها.

## Ibn Taymiyyah's Critiques of Certain Hanbali Scholars Who Departed from the Methodology of the Salaf Regarding Some Sources of Religious Authority:(The Sunnah and Ijma)

Researcher/ Yasser Abdu Ibrhim HLEIS

Dr. Yasser Abdurahman Alahmdi

### Abstract

This study aims to examine the critiques of Ibn Taymiyyah regarding certain Hanbali's who departed from the methodology of the Salaf in some sources of legal and theological reasoning, particularly the Prophetic Sunnah and scholarly consensus (ijma). Some Hanbali's fell into theological errors that Ibn Taymiyyah critically addressed, such as their reliance on weak and fabricated hadiths as evidence. The study also explores Ibn Taymiyyah's critiques of those Hanbali's who rejected the use of solitary reports (Ahad hadith's) despite their acceptance by the Muslim community, as evidence in foundational matters of faith (osul al-din). It further addresses his critiques of alleged consensus transmitted by some Hanbali's concerning theological issues for which no sound consensus can be established.

The study adopts an inductive methodology, followed by analytical and critical approaches, through tracing

Ibn Taymiyyah's critiques of Hanbali doctrinal formulations and evaluating them.

The study concludes that some Hanbali's, like other theological orientations, diverged from the methodology of the Salaf in matters of creed, albeit to a lesser extent due to the status of Ahmad ibn Hanbal and their adherence to his legacy. Such divergence resulted from methodological errors in their use of weak and fabricated hadiths such as reports concerning the direct vision of God, as well as from the mistaken view held by some that solitary reports cannot be used as evidence in matters of foundational doctrine. The study also highlights their reliance on unverified theological claims of consensus.

**Keywords: Critiques - Ibn Taymiyyah – Hanbalis - Salaf.**

## المقدمة:

إن من حفظ الله ﷺ لدينه، وراعيته لشريعته، تعاقب علماء عاملين ينتهجون نهج سيد المرسلين، وإمام المتقين ﷺ، ويسيروا على عقيدة السلف الصالح خير القرون من الصحابة والتابعين وتابع التابعين، وقد تعاقب على الأمة خلال أربعة عشر قرناً علماء ربانيين يذبون عن السنة، وينصرون العقيدة السلفية الصحيحة؛ حيث كان لهم الأثر البالغ في صيانة العقيدة الإسلامية من تأويلات المتكلمين، وسفسطة الفلاسفة، وشطحات الصوفية، وخزعبلات الرافضة، ومن هؤلاء العلماء الربانيين الذين بارك الله في علمهم وعملهم وآثارهم إلى زماننا هذا حتى كأنه حيٌّ بيننا بتصانيفه البديعة، وتحقيقاته المحكمة، فتى حرّان، وكهل مصر والشام، شيخ الإسلام ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم، الذي قضى عمره ذاباً عن حياض أهل السنة والجماعة بالسنة والقرآن والحجة والبرهان.

وقد كان متبعاً لا مبتدعاً، ومنتصراً للحق لا متعصباً، فمع حنبليته وحنبلية آبائه لم يمنع ذلك من تبيين الحق ونصرته، وبيان الخطأ من الصواب حتى بين أنصاره وأصحاب مذهبه، خاصة عندما يكون الخلل والخلط في جناب العقيدة مع التماسه العذر لمن جانبه الصواب، أو أترت عليه نشأة وخلطة تسببت في انحرافه عن عقيدة السلف.

وقد كان ابن تيمية رحمه الله على دراية تامة - من الله عليه بها - بمقالات الفرق والطوائف والملل والنحل والمذاهب المنحرفة، ويظهر هذا من خلال تتبعاته وتعقباته لأقوال المخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة المفارقين لما كان عليه سلفنا الصالح، فما تكاد تسمع بفرقة أو طائفة مخالفة للكتاب والسنة في الاعتقاد! إلا وتجد لابن تيمية تعقبات عليها وردود، لا سيما الفرق المعاصرة له أو القريبة من عهده كالأشعرية والمعتزلة والرافضة والصوفية وغيرهم من الفرق التي تأثرت بالمنهج الكلامية والفلسفية.

ومن تعقبات ابن تيمية على المخالفين لعقيدة أهل السنة والجماعة تعقباته على بعض الحنابلة الذين خالفوا ما كان عليه الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - في بعض الأصول العقيدية التي كان عليها سلفنا الصالح؛ لأن اتباع الحق ونصرته وتبيينه للناس من الميثاق الذي أخذه الله ﷻ على أهل العلم كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ تَمَتُّاً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٨٧﴾<sup>(1)</sup>.

وقد خالف بعض الحنابلة أهل السنة والجماعة في بعض التقريرات الخاطئة في مصادر الاستدلال والتلقي، ومعلوم أن مصادر أهل السنة في الاستدلال على المسائل العلمية والعملية ثلاثة أصول وهي: القرآن الكريم، والسنة النبوية الصحيحة، وما اتفق عليه السلف الصالح وأجمعوا عليه فهذه الثلاثة

(1) سورة آل عمران: الآية رقم: (187).

متفق عليها، وهي المصادر الأساسية في تلقي العقيدة، ولا يجوز إثبات العقائد الغيبية إلا بوحى من الكتاب والسنة، وأما الإجماع في العقائد فليس بمستقل عن الكتاب والسنة، فلا بد لأي إجماع أن يكون له أصل ودليل في أي مسألة من مسائل أصول الدين<sup>(1)</sup>.

والحنابلة كغيرهم من أتباع المذاهب الأربعة وقع عند بعضهم ما وقع عند غيرهم من الخطأ في مسائل الاعتقاد، وإن كان بصورة أقل، وذلك لتمسكهم -على وجه العموم- بالنصوص ولمكانة الإمام أحمد رحمه الله في السنة، ولما جرى عليه من المحنة والبلاء والمقامات العظيمة التي قام بها من الصبر والثبات مما جعله إماماً معظماً عند أهل السنة ومعياراً للحق في مسائل أصول الدين لمن جاء بعده؛ لكن بعض الحنابلة كأبي يعلى وابن عقيل والزاغوني وابن الجوزي وغيرهم، تأثروا بالمتكلمين، وقرروا بعض المسائل العقدية التي خالفوا فيها أهل السنة وإمام المذهب أحمد بن حنبل، وقد نبه على بعض هذه المسائل شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وقد اختص هذا البحث بتعقبات ابن تيمية على مخالفات بعض الحنابلة للسلف في بعض مصادر الاستدلال، وهو مستل من رسالة علمية بعنوان (تعقبات شيخ الإسلام ابن تيمية على بعض الحنابلة الذين خالفوا السلف في مصادر الاستدلال ومسائل الإيمان بالله) لباحث الدكتوراه/ ياسر بن عبده بن إبراهيم حليس، بإشراف سعادة الأستاذ الدكتور ياسر بن عبدالرحمن الأحمد أستاذ العقيدة بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبدالعزيز بمدينة جدة - المملكة العربية السعودية.

### مشكلة البحث Research Problem

كان ابن تيمية -رحمه الله- معظماً للسلف؛ لعلمه بأن الخير كل الخير في اتباعهم؛ لأنهم خير القرون؛ ولأنهم كانوا على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، لذلك عصمهم الله من الابتداع في الدين ومن التفرق والتقلب والحيرة والشك في أمور دينهم، غير أنه قد وجد من أتباع المذاهب الفقهية من خالف السلف في بعض مسائل الاعتقاد، ومنهم بعض الحنابلة، وإن كانوا أقل من غيرهم مخالفة لتأثرهم بما كان عليه الإمام أحمد في تعظيم الآثار والنصوص واتباعه للصحابة والتابعين، وقد تعقبهم حنبلي مثلهم وهو شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- وبيّن وجه مخالفتهم وتأثرهم ببعض الفرق الإسلامية، كما في حالة ابن عقيل مع المعتزلة، والتيمييين مع الأشاعرة، والقصد من هذا بيان الحق ونبذ التعصب، ومن جملة ما تعقبه عليهم بعض المسائل في مصادر الاستدلال، ومما تقدم يفترض بأن يجيب البحث عن الأسئلة الآتية:

أولاً: ما هي المسائل العقدية التي تعقبها ابن تيمية على بعض الحنابلة في السنة النبوية؟

(1) انظر: الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي (129/4).

ثانياً: ما هي تعقبات ابن تيمية على بعض الحنابلة في حكايتهم الإجماع في بعض مسائل العقيدة؟

### أهمية البحث Important of Research:

أولاً: أهمية تبيين المعتقد الصحيح الموافق لعقيدة السلف الصالح في السنة والإجماع عند الحنابلة.

ثانياً: بيان أن من الحنابلة أصحاب أحمد من قد خالفه في مسائل عقدية مأخوذة من الأحاديث الضعيفة والإجماعات المدعاة، ولذا إن صح إطلاق مصطلح "عقيدة الحنابلة" فإنه يطلق على عقيدة الإمام أحمد وأتباعه الموافقين له؛ لأنها عقيدة السلف الصالح وليست عقيدة خاصة به؛ ولأنها مستمدة من الكتاب والسنة بفهم السلف من أهل القرون الثلاثة المفضلة.

ثالثاً: ضرورة التفريق بين عقيدة الإمام أحمد وعقيدة بعض الحنابلة المتقدمين والمتأخرين الذين وافقوا المتكلمين في بعض مصادر الاستدلال كالسنة والإجماع، ويزعمون أنها عقيدة السلف.

رابعاً: إن في دراسة هذه التعقبات بيان مطابقة عقيدة ابن تيمية لعقيدة الإمام أحمد، وفيه رد على من زعم بأن ابن تيمية خالف عقيدة الإمام أحمد.

خامساً: أهمية بيان موقف شيخ الإسلام ابن تيمية من الحنابلة المخالفين لمذهب السلف، وبيان تعقباته لهم، وذلك لأمرين:

- إن شيخ الإسلام ابن تيمية حنبلي، فهو أعلم بقول الحنابلة من غيره.
- في هذه التعقبات تبرئة لابن تيمية من مخالفة عقيدة الإمام أحمد والسلف الصالح.

### الدراسات السابقة Literature Review:

لا يوجد دراسة تناولت تعقبات ابن تيمية على المخالفات العقدية لبعض الحنابلة في مصادر الاستدلال، وبعد البحث والاطلاع على قوائم الرسائل الجامعية، وجدت بعض الرسائل الجامعية التي تناولت آراء الحنابلة العقدية مثل:

1. المسائل التي خالف فيها بعض الحنابلة اعتقاد السلف أسبابها ومظاهرها والموقف منها للباحث: بدر بن ناصر العواد، وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث لإكمال متطلبات التخرج من جامعة القصيم لمرحلة الماجستير، وهذه الدراسة عبارة عن دراسة لمخالفات بعض الحنابلة لما عليه السلف، بينما هذا البحث دراسة لتعقبات ابن تيمية لمخالفات بعض الحنابلة العقدية.
2. هناك بعض الدراسات والرسائل العلمية المسجلة في آراء بعض الحنابلة العقدية، منها:
  - منهج الإمام ابن الجوزي وآراؤه الاعتقادية، للباحث: بندر محمد العمودي من جامعة أم القرى لإكمال مسوغات التخرج لمرحلة الماجستير.
  - ابن الزاغوني وآراؤه الاعتقادية (عرض ونقد) للباحث: عبدالهادي الرشيد، وهو رسالة علمية لإكمال متطلبات التخرج لمرحلة الماجستير من جامعة أم القرى.

ولكن جميع هذه الدراسات متعلقة بالأراء العقدية لكل شخصية من هذه الشخصيات، وليس لها علاقة مباشرة بموضوع تعقبات ابن تيمية على بعض علماء الحنابلة الذين خالفوا عقيدة السلف. ومن خلال هذه الدراسات المتقدمة يتبين لي بأن هذه الدراسات لم تتناول تعقبات ابن تيمية على علماء الحنابلة إلا على وجه من الإجمال، أو على مقام من الاختصار، أو ذكر بعض آراء الحنابلة من جملة مقالات الفرق، وأما تعقبات ابن تيمية على بعض الحنابلة في مصادر الاستدلال ومسائل العقيدة عموماً، فلم يتطرقوا لها.

### منهج البحث Research Methodology :

- 1- اتبعت في البحث المناهج الآتية: الاستقرائي، والتحليلي، والنقدي.
- 2- الاقتصار على كتب ابن تيمية المطبوعة في تتبع تعقباته على أئمة الحنابلة في المسائل العقدية التي خالفوا فيها مذهب السلف.
- 3- تتبع تعقبات ابن تيمية العقدية على المخالفات التي ذكرها في كتبه، وليس كل المخالفات؛ لأن لهم مخالفات عقدية لم يذكرها ابن تيمية.
- 4- الرجوع إلى المقالات العقدية المخالفة التي تتبعها ابن تيمية من مصادرها الأصلية على قدر الاستطاعة.
- 5- العلماء المذكورين في البحث لم أترجم لهم لشهرتهم.
- 6- عزو الآيات القرآنية في الحاشية، وعزو الأحاديث والآثار إلى مصادرها مع بيان الحكم على الحديث قدر الاستطاعة، مع الاكتفاء بالعزو إلى الصحيحين أحدهما إذا كان الحديث قد ورد فيهما.

### حدود البحث Research Limitations :

يظهر من خلال عنوان الرسالة، بأن حدود هذا البحث لا تتجاوز أمرين:

- 1- علماء الحنابلة الواردين في كلام ابن تيمية واستعراض أقوالهم.
- 2- كلام ابن تيمية وتعقباته من خلال كتبه للمخالفات العقدية عند بعض الحنابلة.

### هيكل البحث Research Structure :

قسمت هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، وهي كالتالي:

تمهيد: التعريف بابن تيمية.

المبحث الأول: تعقبات ابن تيمية على مخالفات بعض الحنابلة في الحديث النبوي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعقب ابن تيمية استدلال بعض الحنابلة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في صفات الله.

المطلب الثاني: تعقب ابن تيمية مخالفة بعض الحنابلة في أحاديث الآحاد.

المبحث الثاني: تعقب ابن تيمية حكاية بعض الحنابلة الإجماع في بعض المسائل.

الخاتمة والتوصيات.

## تمهيد

## التعريف بابن تيمية:

هو شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس، أحمد بن عبد الحليم بن مجد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي، ولد يوم الاثنين العاشر أو الثاني عشر من ربيع الأول سنة (٦٦١ هـ) بحران، ولما بلغ من العمر سبع سنين انتقل مع والده إلى دمشق، بعد استيلاء التتار على حران، نشأ في بيت علم فوالده وجدّه من أعيان الحنابلة المعروفين بالفقه والعلم، وفي ظل هذه النشأة العلمية برع ابن تيمية رحمه الله في شتى العلوم، فقد كان من أوعية العلم، ومن المعروفين بسرعة الحفظ وجودة الفهم والإدراك وحدة الذكاء ومن العلماء الموسوعيين البارزين في التاريخ الإسلامي، فقد كان عالماً إماماً مجتهداً مطلقاً حافظاً متقناً في الحديث والفقه والأصول والتفسير وعلوم اللغة، وكان له اليد الطولى في معرفة مقالات الفرق والمذاهب والملل والنحل، ولهذا مصنفاً أكثرها في أصول الدين، وبيان الحق من الباطل، ومجالة أهل البدع والضلال بالحجة والبيان، وقد تبوأ شيخ الإسلام ابن تيمية مكانة عظيمة بين علماء عصره، لأسباب منها: علمه الغزير، فهو إن درّس أو خطب أو أفتى أو كتب رسالة أو كتاباً في أي فن من الفنون أتى بما يفوق علماء عصره، وما يبهر عقولهم، ومنها زهده في المناصب أو أخذ روايت من أي جهة كانت، فلم يتولّ القضاء أو الإمارة أو غيرها، ومنها جهاده في سبيل الله، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، توفي رحمه الله في سنة (728هـ)، كان له العديد من المصنفات النافعة مثل: "درء تعارض العقل والنقل" و"النبوات" و"الاستقامة" و"شرح الأصبهانية" و"بيان تلبيس الجهمية" و"الصارم المسلول في الرد على شاتم الرسول" و"الإيمان الكبير" وغيرها من المصنفات التي أكثرها في أصول الدين ومسائل الاعتقاد.

ولذلك فإن دراسة أقواله وآرائه لها قيمة علمية لعلو كعبه في معرفة آراء الفرق والملل والنحل، ولرسوخه في علم الكتاب والسنة، ولقيمة آرائه عند العلماء المعاصرين له، وحتى يومنا هذا<sup>(1)</sup>.

وأما الحنابلة الذين تتبّعهم وتعقبهم ابن تيمية -رحمه الله- على بعض آرائهم في مصادر الاستدلال فغالبيهم الذين عاشوا في القرن الرابع والخامس الهجري، ولهم مكانة علمية ومنزلة فقهية عند الحنابلة كأبي الحسن التميمي والقاضي أبي يعلى والزاغوني وابن عقيل وابن الجوزي وغيرهم من الحنابلة وهؤلاء تأثروا ببعض المدارس الكلامية فدُخل عليهم في بعض المسائل العقديّة فخلطوا عقيدة الإمام أحمد -رحمه الله- ببعض الأصول الكلامية فخالفوا في ذلك ما عليه أهل السنة والجماعة.

(1) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (8/142-151)، والاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية (ص20).

## المبحث الأول

### تعقب ابن تيمية على بعض الحنابلة في موقفهم من الحديث النبوي

كان لعلماء الحنابلة اهتماماً بالغاً بالأحاديث والآثار، وكان تعظيمهم للنصوص معروفاً مشهوراً بين طوائف العلماء والعقلاء، وهم يتبعون في ذلك الإمام أحمد -رحمه الله- الذي يُعد من أبرز علماء الحديث وأكثرهم جمعاً لها وتمسكاً بها، وكان لا يبيّن أقواله في مسائل الاعتقاد والأحكام إلا على دليل من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وعلى هذا تابعه أصحابه إلا أن بعض الحنابلة تأثروا بالمتكلمين، وخالفوا أهل السنة والجماعة في بعض المسائل العقديّة ومنها مصادر الاستدلال<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول:

تعقب ابن تيمية على بعض الحنابلة عند استدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في العقيدة. الذي سار عليه الحنابلة في إثبات عقائدهم أنهم لا يثبتون إلا ما أثبتته الله في كتابه أو أثبتته رسوله في سنته، ومثله في النفي، فإنهم لا ينفون إلا ما نفاه الله ورسوله، فهم يدورون مع النصوص نفيًا وإثباتًا، ولكن لما كان بعض الحنابلة في علم الحديث والسنن والآثار ليسوا على خبرة تامة، وقع بعضهم في الخطأ العقدي في بعض المسائل، فهذا أبو يعلى -رحمه الله- قرر بعض المسائل العقديّة التي كان مستنده فيها بعض الأحاديث الضعيفة؛ بل والموضوعة، ومن ذلك ما ذكره في كتابه (إبطال التاويلات) وجزم به من أن النبي ﷺ رأى ربه بعيني رأسه، وكقعود النبي ﷺ على عرش الرحمن، والاستلقاء، وكروية الله في صورة شاب موفر عليه حلّة خضراء، وغير ذلك من الاعتقادات التي استدلت عليها بأحاديث لا تصح وغير مقبولة<sup>(2)</sup>، وهذا مرفوض في منهج الاستدلال العقدي؛ فالأحاديث المكذوبة لا تفيد العلم فوجودها كعدمها؛ ولهذا رُمي أبو يعلى -رحمه الله- من المخالفين له بالتجسيم؛ بل وحتى من بعض أصحابه الحنابلة! حيث رماه رزق الله التميمي -رحمه الله- بأنه قد دنس المذهب الحنبلي بهذا الإثبات للصفات<sup>(3)</sup>، وهو براء من أغلب مما رمي به، وقد حكى هو عن نفسه ما تعرض له من هجوم وتشنيع من المخالفين له، وأنهم قد اتهموه بالباطل طلباً للشناعات وصدأً للناس عن الحق<sup>(4)</sup>.

(1) انظر: منهاج السنة (601/2-608).

(2) انظر: إبطال التاويلات (ص82، 159، 163).

(3) انظر: تاريخ ابن الوردي (360/1)؛ ومجموع الفتاوى (164/4)؛ الوافي بالوفيات (8/3).

(4) انظر: إبطال التاويلات (ص698).

وقد تعقبه ابن تيمية -رحمه الله- فيما أخطأ فيه بقوله: "وقد صنف القاضي أبو يعلى -رحمه الله- كتابه في (إبطال التأويل) رداً لكتاب ابن فورك، وهو وإن كان أسند الأحاديث التي ذكرها وذكر من رواها، ففيها عدة أحاديث موضوعة كحديث الرؤية عياناً ليلة المعراج ونحوه، وفيها أشياء عن بعض السلف رواها بعض الناس مرفوعة، كحديث قعود الرسول ﷺ على العرش، رواه بعض الناس من طرق كثيرة مرفوعة، وهي كلها موضوعة، وإنما الثابت أنه عن مجاهد وغيره من السلف، وكان السلف والأئمة يروونه ولا ينكرونه، ويتلقونه بالقبول"<sup>(1)</sup>، استثنى ابن تيمية -رحمه الله- حديث إقعاد النبي ﷺ على العرش مع أنه لا يثبت مرفوعاً، وإنما رواه مجاهد -رحمه الله- ثم ذكر ابن تيمية تقبل الناس لهذا الأثر وقد ذكر الخلال عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة تقبلهم لهذا الأثر<sup>(2)</sup>، وهذا الأثر من الأمور الغيبية التي لا تقال من قبيل الرأي، وتقبل الأئمة له مما يدل على ثبوته.

والمقصود هنا تعقب ابن تيمية -رحمه الله- لأبي يعلى -رحمه الله- حيث أنه في كتابه (إبطال التأويلات) ذكر عدة أحاديث ضعيفة وموضوعة أثبت من خلالها بعض الصفات الإلهية وهي غير ثابتة! وفي قول ابن تيمية -رحمه الله- (عدة أحاديث) إلماحة إلى أنها قليلة وليست كثيرة؛ ولكن لما كانت أحاديث هذا الكتاب في باب الإثبات، وفيه ردٌ على ابن فورك المتكلم الأشعري المشهور، رماه بعض الأشاعرة المتعصبين<sup>(3)</sup>؛ بل حتى بعض الحنابلة المتأثرين بالمتكلمين، بمفتريات هو منها براء، وجعلوه من المجسمة، وبالغوا في الحط منه وجانبوا العدل والإنصاف؛ ولهذا دافع عنه ابن تيمية -رحمه الله- وبين الخطأ الذي وقع فيه بعدل وإنصاف، وبدون تحنٍ وافتراء ومبالغة كما عند بعضهم، وبين -رحمه الله- سبب هذا الخطأ الذي وقع فيه، وفي هذا يقول -رحمه الله-: "نوع ثالث: سمعوا الأحاديث، والآثار، وعظموا مذهب السلف، وشاركوا المتكلمين الجهمية في بعض أصولهم الباقية، ولم يكن لهم من الخبرة بالقرآن والحديث والآثار ما لأئمة السنة والحديث، لا من جهة المعرفة والتمييز بين صحيحها وضعيفها، ولا من جهة الفهم لمعانيها، وقد ظنوا صحة بعض الأصول العقلية للنفاة الجهمية، ورأوا ما بينهما من التعارض، وهذا حال أبي بكر بن فورك، والقاضي أبي يعلى وابن عقيل وأمثالهم... وهؤلاء

(1) درء التعارض لابن تيمية (237/5 وما بعدها).

(2) قال أبو داود السجستاني: "أرى أن يجانب كل من رد حديث ليث، عن مجاهد: (يقعد على العرش)، ويحذر عنه، حتى يراجع الحق..". وقد ذكر الخلال عن جماعة من الأئمة أن من أنكر أثر مجاهد في إقعاد النبي ﷺ على العرش بأنه جهمي. انظر لما تقدم: السنة للخلال (1/233 وما بعدها).

(3) ومن هؤلاء ابن العربي المالكي وابن الأثير. انظر: العواصم من القواصم لابن العربي (ص 209 وما بعدها)؛ والكمال في التاريخ لابن الأثير (209/8) والوافي بالوفيات (8/3). وقد بالغوا وخالفوا الصواب وجانبوا العدل والإنصاف فيما رموا به القاضي أبي يعلى رحمه الله، ومن ذلك قول ابن العربي بأن أبي يعلى أثبت اللحية والفرج لله تعالى، وهذا محض افتراء أنكره أبو يعلى نفسه رحمه الله.

قد يُدخلون في الأحاديث المشككة ما هو كذب موضوع، ولا يعرفون أنه موضوع، وما له لفظ يدفع الإشكال، مثل أن يكون رؤيا منام، فيظنون أنه كان في اليقظة ليلة المعراج<sup>(1)</sup>.

وهذا أدى بابن فورك إلى التأويل ظناً منه بأن هذه الأحاديث ثابتة عن النبي ﷺ وأدى بأبي يعلى إلى المبالغة في الإثبات ببعض ما لم يصح من الأحاديث والآثار، الذي جعل المتكلمين يرمونه بالتشبيه والتجسيم.

وأما ابن عقيل فقد جمع بين الحالتين؛ لأنه مرّ بمرحلتين مرحلة كلامية ومرحلة سلفية في الجملة، وأبو يعلى -رحمه الله- أحسن في الرد على ابن فورك فيما تكلم به في كتابه (مشكل الحديث وبيانه)؛ لأن ابن فورك تسلط على كثير من النصوص التي تثبت صفات الله تعالى بالتأويل لزعم التشبيه! فأهدرها بالتأويل<sup>(2)</sup>، وأما أبو يعلى فقد أحسن لما تعقبه على تأويلاته.

وقد تعقب ابن تيمية -رحمه الله- أبا يعلى في حديث الملائة الأعلى رأيت ربي في أحسن صورة، ونص الحديث ما جاء عنه ﷺ أنه قال: (لما كانت ليلة أسري بي رأيت ربي في أحسن صورة، فقال: فيم يختصم الملائة الأعلى؟ قال: قلت: لا أدري، فوضع يده حتى وجدت فذكر كلمة ذهبت عني ثم قال: فيم يختصم الملائة الأعلى... الحديث)<sup>(3)</sup>.

وذكر ابن تيمية -رحمه الله- أن أبا يعلى -رحمه الله- ذكر في هذا الحديث بأن هذه الرؤية كانت يقظةً، وأنه رأى ربه بعيني رأسه في رحلة معراجه إلى السماء؛ ولكن ابن تيمية رحمه الله تعقبه على هذا، وقرر أن هذا الحديث كذب موضوع من هذا الوجه ولا نزاع بين أهل العلم بالحديث في ذلك، وأنه لم يذكره الحفاظ من أهل الفن كابن خزيمة وابن مندة وأبو حنيفة -رحمه الله- ولا أحد من أصحابه الذين أخذوا عنه، فهؤلاء وغيرهم من الأئمة لم يذكروه ولم ينقلوه فيما صححوه ولا حتى فيما عللوه وذلك؛ لأنه كذب موضوع على النبي ﷺ، ومن أبطل الباطل، وإنما ذكره الخلال -رحمه الله- من جهة جمع الطرق وليس إقراراً به، وأما أبو يعلى أخذه مقررًا لما فيه، فأثبت أن الرؤية كانت يقظةً وليس مناماً، وهو ما أنكره عليه ابن تيمية؛ وبين أن الخلال قد ذكره بألفاظ أخرى من

(1) دره التعارض (35/7).

(2) انظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك (ص98) على سبيل المثال لا الحصر وإلا الكتاب قائم على تأويل صفات الله تعالى.

(3) الحديث عزاه أبو يعلى للخلال ولم أجد في كتبه المطبوعة، وقد أخرج عن الخلال من حديث أبي عبيدة، فصل: خلق الله آدم على صورته (ص118)، وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه بنحوه (362/11)؛ وأخرجه السيوطي في الدر المنثور (205/7) وعزاه إلى الطبراني في السنة.

وجوه صحيحة ليس فيها تلك الزيادات الضعيفة التي ذكرها أبو يعلى رحمه الله، وليس فيها أنه كان في رحلة الإسراء؛ بل إنما كان مناماً<sup>(1)</sup>.

وأما الحديث الآخر والروايات الأخرى هي التي فيها أنها كانت مناماً مثل قوله ﷺ : (أتاني ربي في أحسن صورة، فقال: يا محمد، قلت: لبيك ربي وسعديك، قال: فيم يختصم الملائ الأعلى؟ قلت: رب لا أدري فوضع يده بين كتفي فوجدت بردها بين ثديي فعلمت ما بين المشرق والمغرب... الحديث)<sup>(2)</sup> فهذه الرؤية التي جاءت في هذا الحديث كانت مناماً وفي المدينة، يقول ابن تيمية رحمه الله: "إذا عرف أن الحديث الذي فيه (رأيت ربي وأتاني ربي في أحسن صورة، وقال: فيم يختصم الملائ الأعلى، وفيه فوضع يده بين كتفي) إنما كان في المدينة، وكان في المنام، وهو حديث ثابت ظهر خطأ طائفتين طائفة تعتقد أنه كان في اليقظة ليلة المعراج وتجعله من الصفات التي تقررها..."<sup>(3)</sup>.

(1) انظر: إبطال التأويلات لأبي يعلى (ص118)؛ وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (316/7 وما بعدها).

(2) رواه الترمذي في سننه بطرق مختلفة: في أبواب تفسير القرآن - باب: من سورة (ص) (367/5 ح3234، 3235، 3236) من حديث ابن عباس ؓ وغيره، وقال عن بعضها: حديث حسن غريب، وقال: سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: (هذا حديث حسن صحيح)؛ ورواه النسائي في سننه الكبرى كتاب: التفسير - قوله تعالى: (وما كذب الفؤاد ما رأى) (10/276 ح11473) وغيرهما.

(3) بيان التلبيس (357/7)، وانظر: (316/7 وما بعدها) ومنهاج السنة النبوية لابن تيمية (636/2).

## المطلب الثاني

### تعقب ابن تيمية على بعض الحنابلة في حجية خبر الواحد في العقائد.

يحتج أهل السنة في مصادر التلقي عندهم بحديث الأحاد في تقرير مسائل العقيدة وغيرها ما دام أنه قد صح سنداً وممتناً، بخلاف كثير من أهل الكلام الذين يقولون بعدم حجية خبر الواحد في إثبات العقائد، والمقصود بخبر الأحاد في اللغة: ما رواه واحد، وأما في اصطلاح أهل الفن: هو الذي لم يجمع شروط التواتر التي منها أن يروي الحديث عدد كبير ويستحيل تواطؤهم على الكذب، والحق في خبر الأحاد الذي عليه جماهير الفقهاء وعامة أهل الحديث أن حديث الأحاد إذا احتفت به القرائن كأن تتلقاه الأمة بالقبول؛ فإنه يفيد العلم<sup>(1)</sup>، وليس العمل فقط؛ بل إنه يؤخذ به في اليقينيات العقدية، وليس فقط في الأحكام الشرعية، وعلى هذا أكثر أهل العلم بالحديث، يقول السمعاني رحمه الله بعد مقدمته في بيان شبهة أهل الكلام في رد حديث الأحاد بأنها غير موجبة للعلم: "إن الخبر إذا صح عن رسول الله ﷺ ورواه الثقات والأئمة وأسند خلفهم عن سلفهم إلى رسول الله ﷺ وتلقته الأمة بالقبول فإنه يوجب العلم فيما سبيله العلم، هذا قول عامة أهل الحديث والمنتقنين من القائميين على السنة"<sup>(2)</sup> ثم بعد ذلك حاججهم وبين أن قصدهم من هذا التقرير رد الأخبار الصحيحة في مسائل العقيدة، وذكر أن الأمة أجمعت على قبول الأخبار في سائر أبواب الاعتقاد<sup>(3)</sup>.

وذكر ابن القيم -رحمه الله- أن خبر الأحاد حجة إذا صح متناً وسنداً ولو لم يفد اليقين؛ بل حتى إذا أفاد غلبة الظن فإنه حجة ولا مانع حينئذٍ من تقرير العقائد والأحكام من خلاله.

وهكذا حكى ابن تيمية -رحمه الله- عن أصحابه الحنابلة أنهم يطلقون العمل بحديث الأحاد إذا ثبت بدون تقييد<sup>(4)</sup>، فسواء أفاد العلم أو غلبة الظن فهو حجة في الاستدلال به في مسائل العقيدة والأحكام الشرعية على حد سواء.

وعلى الأخذ بأحاديث الأحاد كان الصحابة ومن بعدهم، ومن العلماء من حكى الإجماع على ذلك، ومنهم من قال: هو قول عامة السلف، ومن هؤلاء العلماء ابن عبدالبر والسمعاني والقاضي أبو

(1) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني (ص 85 وما بعدها).

(2) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني (ص 34).

(3) انظر: نفس المرجع (ص 35 وما بعدها).

(4) مختصر الصواعق المرسله لابن القيم (ص 559)؛ والمسودة في أصول الفقه لآل تيمية (ص 248).

يعلى -رحمه الله-: الذي حكاه إجماعاً عن الصحابة <sup>(1)</sup> وغيرهم؛ بل إن الشافعي قبلهم قال إنه لا يعلم أن الناس اختلفوا في تثبيت خبر الواحد <sup>(2)</sup> يعني في العقائد والأحكام.

المقصود أن أهل السنة يأخذون بخبر الأحاد إن صح في العقائد والأحكام، ولا يفرقون في ذلك بين المسائل العقدية والعملية.

وممن خالف من الحنابلة في هذه المسألة أبو علي ابن عقيل -رحمه الله- حيث إن له موقفاً مع أحاديث الأحاد التي ورد فيها بعض صفات الله تعالى حيث يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "مذهب أصحابنا أن أخبار الأحاد المتقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات... قال ابن عقيل: أخبار الأحاد إذا جاءت بما ظاهره التشبيه، وللتأويل فيها مجال لكن يبعد عن اللغة حتى يكون كأنه لغز، هل يجب ردها رأساً أم يجب قبولها ويكلف العلماء تأويلها؟ اختلف الأصوليون في ذلك على ثلاثة مذاهب" <sup>(3)</sup> إما الأخذ بالظاهر وضعفه، أو رد هذه الأخبار ورمي الرواة بالوضع وهذا استبعده، أو المذهب الثالث الذي يقول به: يجب قبولها؛ لأن أصحاب الحديث تلقوها بالقبول؛ ولكن يجب التأويل لبعضها على ما يدفعها عن ظاهرها حتى لو كان هذا التأويل بعيداً في اللغة وقليل استعماله ثم قال: وإذا كان الدليل قطعي الدلالة فلا يحمل إلا على التأويل أو الحمل على الظاهر، قال: وهذا هو اعتقادنا، وأوضح أن العلماء لا يختلفون أنه إذا كان طريق ذلك قطعياً كالقرآن أو أخبار التواتر فذلك لا يرد؛ بل يبقى على مذهبين إما التأويل أو يحمل على ظاهره ورجح هو التأويل <sup>(4)</sup>، وهذا خلاف ما عليه أهل السنة من الحمل على ظاهر النصوص في مسائل الصفات مع نفي الكيفية.

وأوضح شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- في موضع آخر أن هذه الطريقة التي سلكها ابن عقيل -رحمه الله- والتي تابعه عليها خطأ ابن الجوزي -رحمه الله- هي طريقة بعض الأشاعرة كالباقلائي والخطابي -رحمهما الله- وغيرهما وربما نسبهم إلى التناقض <sup>(5)</sup>.

وقد تعقب ابن تيمية -رحمه الله- ابن عقيل، وقرر بأن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول فإنه يفيد العلم، وأنه قول أهل الحديث الذين إليهم المرجع في ذلك؛ لأنهم أعلم الناس بالحديث وعلمه ومقبوله ومردوده، وأنه قول عامة الفقهاء من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، وذكر أنه قول أبي يعلى

(1) انظر: التمهيد لابن عبدالبر (1/192)؛ والعدة في أصول الفقه (3/865).

(2) انظر: الرسالة للشافعي (ص458).

(3) المسودة (ص248).

(4) انظر: المصدر السابق (ص249)، ودره التعارض (3/384).

(5) انظر: بيان التلبيس (3/36 وما بعدها)، ومجموع الفتاوى (13/351).

وأبي الخطاب الكلوذاني وأبي الحسن الزاغوني وأمثالهم من الحنابلة<sup>(1)</sup> ثم قال: "وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجِباً للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة"<sup>(2)</sup>.

ومما تقدم يرى ابن تيمية -رحمه الله- أن قول أهل الحديث وإجماعهم في قبول خبر الواحد مقدّم على غيرهم ممن قلّت بضاعتهم في علم الحديث كالمتكلمين وأمثالهم، وقال أيضاً قبل ذلك: "ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملاً به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام أنكروا ذلك"<sup>(3)</sup> وممن تابعهم على ذلك ابن عقيل الحنبلي كما تقدم ذكره حيث يرى تأويل حديث الأحاد إذا تلقته الأمة بالقبول، ولو كان هذا التأويل من بعيد اللغة.

ووجه ذلك عند ابن عقيل؛ لأنه يرى أن أحاديث الأحاد لا تفيد اليقين؛ بل تفيد الظن ولا تصلح لإثبات مسائل أصول الدين، وفي هذا يقول: "ولئن كان من طريق الأحاد؛ فليس ذلك صالحاً لإثبات الأصول لكون الأحاد توجبُ الظن"<sup>(4)</sup>، وهو بذلك لا يردُّ هذه الأحاديث؛ ولكنه سلك مسلك قدماء الأشاعرة كالباقلائي وغيره الذين قالوا بتأويل هذه الأحاديث؛ لأنها ظنية وتخالف بعض ما قرروه من عقائد، وهذا الذي قاله قد قرره في أكثر من موضع<sup>(5)</sup>.

وقد أوضح شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن هذا مخالف لما قرره هو نفسه في كتابه (الانتصار لأصحاب الحديث)<sup>(6)</sup> وأنّ كلامه في هذا الباب كثير الاختلاف ومخالف لما عليه أهل السنة<sup>(7)</sup>، وفي هذا إشارة من ابن تيمية -رحمه الله- أن هذا القول ربما كان من التقريرات السابقة لابن عقيل -رحمه الله- حين كان متأثراً بالمعتزلة، قبل عودته لمذهب أهل السنة جملةً. والله أعلم.

(1) انظر: مجموع الفتاوى (13/352 وما بعدها).

(2) المرجع نفسه (13/352).

(3) المرجع السابق (13/351).

(4) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (3/284).

(5) انظر: المرجع نفسه (2/350).

(6) لم أجده ولم أقف عليه.

(7) انظر: المسودة (ص249) على سبيل المثال لا الحصر .

ومما تقدم يتجلى لنا أن الذي قرره ابن عقيل فيما نقله عنه ابن تيمية -رحمه الله- من أن خبر الواحد لا يصلح في إثبات أصول الديانات؛ لأنه يفيد الظن، وأن صفات الله الواردة في أحاديث الأحاد ينبغي تأويلها ولو كان هذا التأويل من بعيد اللغة وندارها؛ مخالف لما تقدم تقريره من أن العمل عند أهل السنة على قبول أحاديث الأحاد في العقائد وتعامل معاملة المتواتر من حيث كونها حجة، وعلى هذا أكثر الحنابلة.

وهنا ملاحظة: تقدم أن شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ذكر أن أبا الحسن الزاغوني -رحمه الله- يقول بقبول خبر الواحد وأنه حجة وهذا صحيح؛ ولكن ليس على إطلاقه؛ لأن الزاغوني يرى أن حديث الأحاد إن لم تتلقاه الأمة بالقبول فإنه لا يفيد العلم، وهو بهذا ترك ما سوى ذلك من القرائن التي قد تحتف بخبر الأحاد فيؤخذ به في أصول الديانات، ويرى أن حديث الأحاد على هذه الصفة إنما يفيد الظن فلا يحتج به في العقائد.

وقد صرح بذلك فقال: "ما كان من أخبار الأحاد إلا أنه لم تتلقه الأمة بالقبول، فهذا لا يحصل العلم بخبره؛ بل يقوي الظن في مسائل الاجتهاد، فتبنى عليه الأحكام الفرعية لا غير"<sup>(1)</sup>.

وسبق معنا كلام ابن السمعاني وابن عبد البر وابن تيمية وابن القيم -رحمه الله- أن خبر الأحاد حجة إذا صح سنداً ومتمناً، وفي هذا يقول ابن تيمية -رحمه الله- نقلاً عن القاضي أبي يعلى -رحمه الله-: "خبر الواحد يوجب العلم إذا صح سنده، ولم تختلف الرواية به، وتلقته الأمة بالقبول وأصحابنا يطلقون القول فيه، وأنه يوجب العلم وإن لم تتلقه بالقبول، والمذهب على ما حكيت لا غير"<sup>(2)</sup>.

وهنا أطلق من دون تقييد وحاصله أن من الحنابلة من يقول بإفادة خبر الواحد من غير تقييد ما دام أنه ثابت سنداً ومتمناً، وهو مروى عن الإمام أحمد رحمه الله وهو أحد أقوال أهل السنة، وعليه فإن محصل ما عليه أهل السنة في حديث الأحاد وإفادته العلم ثلاثة أقوال وهي كالتالي:

الأول: إفادة العلم مطلقاً ويستدل به في الأصول والعقائد إذا صح سنداً ومتمناً، ونقل عن أحمد ومالك أ وهو قول كثير من الحنابلة والظاهرية، وجماعة من الفقهاء وأهل الحديث، وهذا ذكره أبو يعلى -رحمه الله- وغيره<sup>(3)</sup>.

(1) الإيضاح في أصول الدين للزاغوني (ص177).

(2) المسودة (ص247).

(3) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (302/1) والمسودة (ص247)؛ وانظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من الأصول للشوكاني (133/1).

الثاني: إفادة العلم إذا صح سنداً ومتمناً واحتضت به القرائن كتلقي الأمة له بالقبول كأحاديث الصحيحين، ويستدل به في أصول الدين، وهذا الذي عليه كثير من الفقهاء من المذاهب الأربعة وأهل الحديث، كما ذكر ابن تيمية سابقاً.

الثالث: أن خبر الواحد إذا ثبت سنداً ومتمناً فإنه لا يفيد العلم وإنما غلبة الظن، ولكنه حجة في الاستدلال به في أصول الدين، وممن اختار هذا القول ابن جرير الطبري وأبو عمر ابن عبد البر، قال ابن جرير -رحمه الله-: "وإن كان الخبر الوارد خبراً لا يقطع مجيئه العذر، ولا يزيل الشك غير أن ناقله من أهل الصدق والعدالة، وجب على سامعه تصديقه في خبره في الشهادة عليه بأن ما أخبره به كما أخبره كقولنا في أخبار الأحاد العدول"<sup>(1)</sup>، وقال ابن عبد البر -رحمه الله- بعدما اختار القول بأن خبر الواحد يفيد العمل: "الذي نقول به: إنه يوجب العمل دون العلم؛ كشهادة الشاهدين والأربعة سواء، وعلى ذلك أكثر أهل الفقه والأثر، وكلهم يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعاً ودينياً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة"<sup>(2)</sup>.

وقد تعقبه ابن تيمية -رحمه الله- بأن الإجماع الذي يعادى ويوالي عليه في الاعتقادات، فيلزم من ذلك بأنه يوجب علماً وعملاً، وليس عملاً فقط كما قال ابن عبد البر<sup>(3)</sup>.

والمقصود مما مضى بأنه ينتج من هذه الأقوال أن حديث الأحاد حجة في العقائد إذا ثبت سنداً ومتمناً سواء أفاد العلم وهو الأقوم والأصوب، أو لم يفد العلم فقد قال به بعض أهل السنة، وهذه الأقوال كلها مرتضاه ولا تُخرج خبر الواحد عن كونه حجة في الاستدلال في مسائل أصول الدين، وربما أشار ابن تيمية -رحمه الله- في موضع إلى هذين القولين في قوله: "وأئمة أهل السنة والحديث من أصحاب الأئمة الأربعة وغيرهم يثبتون الصفات الخيرية؛ لكن منهم من يقول لا تثبت إلا ما في القرآن والسنة المتواترة، وما لم يقد دليل قاطع على إثباته نفيناه كما يقوله ابن عقيل وغيره أحياناً، ومنهم من يقول بل تثبتنا بأخبار الأحاد المتلقاة بالقبول..."<sup>(4)</sup>، وهو لا يعني هنا أقوال أهل السنة فقط؛ لأنه قال: وغيرهم، فأدخل ابن عقيل -رحمه الله- فيهم.

وأما بالنسبة لابن الزاغوني -رحمه الله- فالذي يظهر أنه وافق أهل السنة في كون حديث الأحاد حجة في العقائد؛ ولكن تقييده له بتلقي الأمة له بالقبول -قد- يُخرج جملةً من أحاديث الأحاد عن الاحتجاج بها في مسائل أصول الدين؛ لأنه يصعب حصر الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول إذا ما

(1) التبصير في مسائل الدين لابن جرير الطبري (ص130).

(2) التمهيد لابن عبد البر (1/199)، وانظر: المسودة (ص245).

(3) انظر: المسودة (ص245).

(4) درء التعارض (3/383).

استثنينا أحاديث الصحيحين، فإن الأمة أجمعت على تلقيهما بالقبول، وكذلك أحاديث الرؤية والشفاعة وغيرها من الأحاديث؛ ولكن ليس كل الأحاديث النبوية الصحيحة قد نُص على تلقي الأمة لها بالقبول؛ ولأن وجه قبول أحاديث الآحاد أحياناً - عند بعض أهل العلم - غير صحة السند والمتن قرآن، تحثف به تجعله مما يفيد العلم.

يقول ابن تيمية -رحمه الله-: "وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحثف بالأخبار توجب لهم العلم، ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم" (1).

وهذا مما يتفاوت الناس فيه تفاوتاً كبيراً بحسب تفاوت خبرتهم في علم الحديث، ومن القرائن التي ذُكرت عند أهل العلم في كون خبر الآحاد يفيد العلم مثل لو كان الحديث مشهوراً مستفيضاً، وكون الحديث مسلسلاً بالأئمة الحفاظ (2).

ومما تقدم يمكن القول بأن الزاغوني -رحمه الله- في هذا يقرب من ابن عقيل -رحمه الله- في اعتماده على الأخبار المتواترة دون الأخبار المحضة (3) في تقرير مسائل الاعتقاد من هذا الوجه؛ لكن الفرق بين الزاغوني وابن عقيل كائن في أن الزاغوني -رحمه الله- يقرر ويثبت المسائل العقدية، ومنها مسائل الصفات المأخوذة من المتواتر ومن خبر الواحد لا سيما أحاديث الصحيحين كونها تقييد العلم لتلقي الأمة لها بالقبول بخلاف الظني منها، فإنه لا يأخذ به في مسائل أصول الدين.

وأما ابن عقيل -رحمه الله- فإنه يعتبر خبر الواحد ظني الدلالة مطلقاً، وأنه ينبغي تأويل الصفات الواردة على الوجه الذي يصرفها عن ظاهرها، ولو كان هذا التأويل من بعيد اللغة ونادرها، والله تعالى أعلم.

(1) مجموع الفتاوى (41/18).

(2) انظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر (ص 99 وما بعدها).

(3) الأخبار المحضة في هذا السياق يقصد بها أحاديث الآحاد؛ يقول ابن تيمية عند حديثه عن طريقة الخطابي في التعامل مع نصوص الصفات ومثابته ابن عقيل له: "ولهذا يوجد للخطابي وأمثاله من الكلام ما يظن أنه متناقض حيث يتأول تارة ويتركه أخرى، وليس بمتناقض فإن أصله أن يثبت الصفات التي في القرآن والأخبار الموافقة له، أو ما في الأخبار المتواترة دون ما في الأخبار المحضة، أو دون ما في غير المتواترة، وهذه طريقة ابن عقيل ونحوه، وهي إحدى طريقي أئمة الأشعرية كالفاضي أبي بكر ابن الباقلاني وهم مع هذا يثبتونها صفات معنوية". بيان تلبيس الجهمية (37/3).

## المبحث الثاني: تعقب ابن تيمية على بعض الحنابلة

### في حكاية الإجماع

الإجماع من المسائل الأصولية المعتبرة التي تقرر بها المسائل العلمية والعملية فالأمة لا تجتمع على ضلالة، ولهذا كان ابن تيمية -رحمه الله- يقرر المسائل العقدية بناءً على الدليل من الكتاب والسنة وما اتفق عليه السلف الصالح<sup>†</sup>، وبهذا الأصل كان يواجه المخالفين لاعتقاد أهل السنة والجماعة<sup>(1)</sup>.

وقد وقع عند بعض الحنابلة في هذا الباب بعض الغلط، حيث ذكروا إجماعات على بعض الأصول العقدية، وهي في حقيقتها إجماعات منخرمة لا تصح، ومن ذلك ما نقله ابن تيمية -رحمه الله- عن ابن الزاغوني والشريف أبي علي بن أبي موسى من أنهما ذكرا أن الأمة قاطبة اتفقت على أن الله لا تقوم به الحوادث<sup>(2)</sup>، ومرادهم من ذلك نفي تعلق أفعاله الاختيارية بمشيئته وأنها قديمة، ولا شك بأن من صفات الله تعالى ما يتعلق بمشيئته كالكلام والرضا والغضب والنزول وغيرها من الصفات الاختيارية الواردة في نصوص الوحيين وعلى هذا أهل السنة والجماعة، وهما قد خالفا في ذلك بل قد نقلا الإجماع! على نقيض ذلك!

ونص ما قاله الزاغوني -رحمه الله-: "لو كان كلام الله تعالى مخلوقاً لم يخل أن يكون مخلوقاً في محل أو لا في محل ... ومحال أن يكون خلقه الله تعالى في ذاته؛ لأن ذلك يوجب كون ذاته محلاً للحوادث، وهذا محال اتفقت الأمة قاطبة على إحالته"<sup>(3)</sup>.

وقد تعقبهما ابن تيمية -رحمه الله- على هذه المجازفة في نقل هذا الإجماع، وأنه من الإجماعات الباطلة المدعاة كما هي عادة المتكلمين في تقرير عقائدهم وتقريراتهم الفاسدة التي لا تقوم إلا على إجماع مدعى أو قياس فاسد، وكلاهما عند التحقيق باطل، وقد تعجب ابن تيمية -رحمه الله- من بعض أصحاب أحمد -رحمه الله- من متكلمة الحديث وغيرهم، كيف ينقلون الإجماع؟ أو يقررون في هذه المسألة خلاف ما كان عليه الإمام أحمد -رحمه الله- وكثير من أصحابه وغيرهم من الأئمة سلفاً وخلفاً على نقيض ما يقررون! بل إنه قد نُقل الخلاف على إثبات بعض الصفات الاختيارية التي لم ترد في النصوص كالحركة والانتقال، وهو خلاف مشهور، وقد ذكر ابن حامد -رحمه الله- وغيره من أصحاب الإمام أحمد -رحمه الله- الإجماع على إثباتها، فالعجيب كيف ينقل الزاغوني -رحمه الله-

(1) انظر: مناظرة في العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (161/3 وما بعدها)

(2) انظر: التسعينية (492/2)؛ ودرء التعارض (98/8).

(3) الإيضاح في أصول الدين لأبي الحسن الزاغوني (ص377).

الإجماع على مثل هذه المسألة<sup>(1)</sup>؛ ولكن ربما نقل الإجماع عن بعض المتكلمين وقلدهم فيه؛ لأن هذه المسألة (حلول الحوادث) من المصطلحات الكلامية التي لم ترد في الكتاب والسنة، وهي من المسائل المركزية التي اتفق عليها غالب المتكلمين، وهي من فروع مسائل دليل الجواهر والأعراض<sup>(2)</sup>.

والمقصود هنا أن نقل الإجماع على مسألة مركزية من مسائل الاعتقاد من غير تتبع لذلك وهمٌ ومجازفة!

ولهذا تعقبهم ابن تيمية -رحمه الله- فقال: "وقد ظن من ذكر من هؤلاء كأبي علي وأبي الحسن بن الزغواني، أن الأمة قاطبة اتفقت على أنه لا تقوم به الحوادث، وجعلوا ذلك الأصل الذي اعتمده، وهذا مبلغهم من العلم، وهذا الإجماع نظير غيره من الإجماعات الباطلة المدعاة في الكلام وغيره -وما أكثرها- فمن تدبر وجد عامة المقالات الفاسدة بينونها على مقدمات لا تثبت إلّا بإجماع مدعى أو قياس، وكلاهما عند التحقيق يكون باطلاً"<sup>(3)</sup>، وهذه الجملة نقلها ابن تيمية كما ذكرها ابن الزاغوني في كتابه (الإيضاح في أصول الدين) وهو أن الأمة قاطبة أجمعت على نفي الصفات الاختيارية! فما قيمة هذا الإجماع ونصوص الكتاب والسنة وأئمة السلف الصالح؛ بل حتى الإمام أحمد -رحمه الله- وكثير من أصحابه على خلاف ذلك؟ فلا شك بأنه إجماع مزعوم، أو على الأقل غير معتبر كما قال ابن تيمية؛ لأنه لم يقل بهذا أحدٌ من أهل القرون الثلاثة المفضلة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف؛ بل نقل بعض أصحاب أحمد الإجماع على خلاف ذلك.

وقد التمس ابن تيمية -رحمه الله- لهما وغيرهما العذر -إلى حدٍ ما- في نقل الإجماع على منع قيام الحوادث بالله تعالى من غير تفصيلٍ لمعنى حلول الحوادث، وذلك بقوله: "وهذا من جملة الإجماعات التي يطلقها من يطلقها بحسب ما ظنّه، وهذا لأنها أقوال مجملة، قد يفهم منها ما هو باطل بالإجماع، والمطلقون لها أدرجوا فيها معاني كثيرة، لا يفهمها إلا خواص الناس"<sup>(4)</sup> يعني أنهم نقلوا هذا الإجماع لظنهم واعتقادهم أنه صواب، وهذا ما وصلت إليه علومهم كما قال سابقاً، وظنوا أن بعض هذه

(1) انظر: التسعينية (492/2 وما بعدها).

(2) ما المقصود بالجواهر والأعراض؟ يقال: الجواهر جمع جوهر وهو الذات والماهية والحقيقة كلها ألفاظ مترادفة والمشهور فيما بين الفلاسفة استعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم بنفسه وبمعنى الذات والحقيقة، وبين المتكلمين هو بمعنى المتحيز بالذات، ومعنى القيام بنفسه أن يصح وجوده من غير محل يقوم به. والعرض: هو الموجود الذي يحتاج في وجوده إلى موضع، أي محل، يقوم به، كاللون المحتاج في وجوده إلى جسم يحلّه ويقوم به، والأعراض على نوعين: قار الذات، وهو الذي يجتمع أجزاءه في الوجود، كالبياض والسود، وغير قار الذات، وهو الذي لا يجتمع أجزاءه في الوجود، كالحركة والسكون. انظر: الكليات (ص346) والتعريفات (ص148).

(3) درء التعارض (98/8).

(4) المرجع نفسه (98/8).

التقريرات العقديّة الكلامية صحيحة في ذاتها ، ولا تخالف ما كان عليه السلف الصالح ؛ لأن المخلوقات لا تحل بالله ، وأن اعتقاد ذلك كفر بالله تعالى وهذا صواب ؛ ولكن بشرط أن لا يكون هذا التقرير ذريعة لغيره من الباطل . والله تعالى أعلم .

## الخاتمة

- وفي نهاية هذه الدراسة أحمد الله تعالى على توفيقه وامتنانه علي في إنجاز هذا البحث، وأسأل الله أن يجعل ما قدمت حجة لي لا علي، وأن يلهمني الصواب والسداد، ويعفو عن الخطأ والزلل والنسيان، ولقد تم التوصل في هذا البحث إلى النتائج الآتية:
1. إن بعض الحنابلة وقع عندهم الخطأ كما وقع عند غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى، وإن كان بصورة أقل لمكانة الإمام أحمد من السنة واهتمامه بالحديث؛ ولما حصل له من الفتنة والبلاء والمحنة في ذبه عن السنة.
  2. وقوع بعض الحنابلة كأبي يعلى وغيره في بعض الأخطاء العقديّة بسبب استدلالهم بالحديث الضعيف والموضوع، كإثبات بعض الصفات غير الثابتة كزعم رؤية النبي، ربه عياناً.
  3. خالف بعض الحنابلة كابن عقيل أهل السنة في حديث الأحاد، وزعم أنها لا تفيد اليقين، وإنما تفيد الظن، وقرر أن الصفات الواردة في مثل هذه الأحاديث ينبغي تأويلها ولو بتكلف من غريب اللغة ونادرها، وقد تعقبه ابن تيمية على ذلك، وأوضح بأن حديث الأحاد إذا تلقته الأمة بالقبول فإنه يفيد اليقين في مسائل أصول الدين، واستدل على ذلك بما يبطل هذا الاتجاه، وذكر تراجع ابن عقيل في بعض كتبه.
  4. وقع بعض الحنابلة كابن الزاغوني وغيره في بعض الأخطاء العقديّة التي حكى فيها الإجماع، وأن الأمة اتفقت عليها، وكأنها من معاهد الفصول عندهم مع مخالفتها لمعتقد السلف الصالح؛ بل مخالفتها لإمام المذهب، والواقع على خلافها، وابن تيمية تعجب من حكاية الإجماع في هذه المسائل، وبين أنها مدعاة، وأن بعض الحنابلة نقل الإجماع على خلاف ما ذهب إليه ابن الزاغوني وغيره.
  5. تجرد ابن تيمية -رحمه الله- في اتباع الحق ومخالفته للحنابلة الذين خالفوا عقيدة السلف مع انتماؤه وانتفاء آباءه للمذهب الحنبلي، وبيان وجه الصواب في تلك المسائل العقديّة.

## التوصيات:

- أوصي الباحثين بالبحث عن العلماء المحققين الذين لتحقيقاتهم قيمة علمية بالغة لدراسة آرائهم العلمية وتعقباتهم على مذاهبهم الفقهيّة التي ينتمون إليها في ضوء عقيدة السلف الصالح، ومن هؤلاء على سبيل المثال الذهبي وابن الملقن وابن أبي العز الحنفي والشوكاني وغيرهم.
  - تتبع الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي أخذ منها بعض العقائد المنحرفة وبيّانها ودراستها دراسة حديثيّة عقديّة في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة.
  - أوصي الباحثين بدراسة تتبعات ابن تيمية على الإجماعات المدعاة والأقيسة الفاسدة التي كانت سبباً في تقرير بعض المسائل العقديّة الفاسدة لدى المتكلمين وغيرهم من الفرق.
- وأحمد الله أولاً وآخراً وباطناً وعلناً وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وصحبه وآله تسليمًا كثيرًا...

## المصادر والمراجع

### - القرآن الكريم.

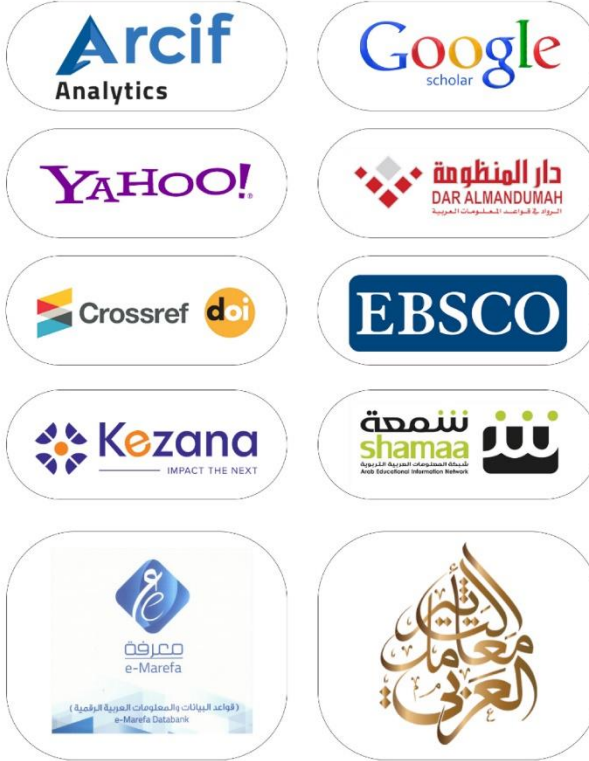
- 1- إبطال التأويلات لأخبار الصفات للفرء محمد بن الحسين، تحقيق: محمد النجدي، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط: الأولى 1434هـ.
- 2- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي أحمد بن علي، تحقيق: أحمد عباس، دار الأفاق - بيروت. لا يوجد سنة نشر.
- 3- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني علي بن محمد، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي - بيروت ط الأولى 1419هـ.
- 4- الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني، تحقيق: محمد الجيزاني، مكتبة أضواء المنار - السعودية، ط: الأولى 1417هـ.
- 5- الإيضاح في أصول الدين للزاغوني علي بن الحسن، تحقيق: عصام السيد، مركز الملك فيصل للبحوث، ط الأولى 1424هـ.
- 6- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية الحراني أحمد بن عبدالحليم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، ط: الأولى 1426 هـ.
- 7- تاريخ ابن الوردي الكندي عمر بن مظفر بن عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى 1417هـ.
- 10- التبصير في معالم الدين للطبري محمد بن جرير، تحقيق: علي الشبل، دار العاصمة - الرياض، ط الأولى 1419هـ.
- 11- التسعينية لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم، تحقيق: محمد العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع الرياض، ط الأولى 1420هـ.
- 12- التعريفات للجرجاني علي بن محمد، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط الأولى 1403هـ.
- 13- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله - لابن عبد البر الأندلسي، تحقيق: بشار عواد وآخرون، الناشر الفرقان للتراث الإسلامي- لندن، ط الأولى 1439هـ.
- 14- الدر المنثور للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر، دار الفكر - بيروت، لا يوجد سنة نشر.
- 15- درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية الحراني أحمد بن عبدالحليم، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الثانية 1411هـ.
- 16- الرسالة للشافعي محمد بن إدريس، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر مصطفى الحلبي وأولاده - مصر، ط الأولى 1357هـ.

- 17- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة عبدالله بن أحمد، تحقيق: شعبان محمد، مؤسسة الريان للنشر والتوزيع، ط الثانية 1423هـ .
- 18- سنن الترمذي محمد بن عيسى، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب - بيروت، ط: الأولى 1996م.
- 19- السنن الكبرى للنسائي أحمد بن شعيب، تحقيق: حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط: الأولى 1421هـ.
- 20- شرح اعتقاد أصول أهل السنة للالكائي هبة الله بن الحسن بن منصور (1423هـ) تحقيق: أحمد الغامدي دار طيبة - السعودية ط: الثامنة.
- 21- العدة في أصول الفقه للفرأء أبي يعلى، تحقيق: أحمد بن سير المبارك، لا يوجد ناشر، ط الثانية 1410هـ.
- 22- العواصم من القواصم لابن العربي محمد بن عبدالله المعافري، الناشر وزارة الشؤون الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، ط: الأولى 1419هـ.
- 23- الكامل في التاريخ لابن الأثير علي بن أبي الكرم الشيباني، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت ط: الأولى 1417هـ.
- 24- الكليات للكفوي محمد بن موسى، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت لا يوجد سنة نشر.
- 25- مجموع الفتاوى لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم الحراني، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة - السعودية 1425هـ.
- 26- مختصر الصواعق المرسله لابن القيم، تحقيق: سيد إبراهيم، مكتبة دار الحديث - القاهرة ، ط: الأولى 1422هـ.
- 27- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية عبدالسلام ابن تيمية، وعبدالحليم ابن تيمية وأحمد ابن تيمية، جمعها وحررها أحمد بن عبدالغني الحراني المتوفى سنة (745هـ)، تحقيق: محمد محي الدين، مطبعة المدني وصورته دار الكتاب العربي، (ص248).
- 28- مشكل الحديث وبيانه للأنصاري محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: محمد بن موسى، عالم الكتب - بيروت، ط: الثانية 1985م .
- 29- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية لابن تيمية أحمد بن عبدالحليم، تحقيق: محمد رشاد سالم، الناشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط: الأولى 1406هـ.
- 30- نزهة النظر شرح نخبة الفكر للعسقلاني أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: عبدالمحسن القاسم، ط: الأولى 1442هـ.
- 31- الواضح في أصول الفقه لابن عقيل البغدادي علي بن عقيل، تحقيق: عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط الأولى 1420هـ.



مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية  
مجلة دولية شهرية علمية محكمة  
التقييم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X  
التقييم الدولي الورقي: ISSN:2410- 1818  
البريد الإلكتروني: [journal@andalusuniv.net](mailto:journal@andalusuniv.net)

## المجلة مفهرسة في المواقع الآتية :



2025	2024	2023	2022	2021	العام
0.5978	0.3068	0.3759	0.1954	0.2692	معامل أرسيف
1.59	1.55	1.25	1.73	1.60	معامل التأثير العربي